الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015)[1]

الأستاذ الدكتور سالم عبد الحسن رسن* الباحث مصعب عبد العالي ثامر حسين**

قسم الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد

جامعة القادسية

المستخلص:

لقد أثبتت العقود الماضية من مسيرة الاقتصاد العراقي بأن هيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية ولم تحدث أي تغيرات هيكلية في بنيتهِ، وإنّ تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل الاقتصاد العراقي يخضع بشكل مستمر لتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، ألامر الذي أنعكس بصورة مباشرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي. والحقيقة أنّ هيمنة استمرار هذا المورد النفطي بهذه الدرجة يُعّد خللاً في إدارة النظام الاقتصادي، لذلك تبرز الحاجة في المرحلة الحالية إلى ضرورة انتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية فعالة واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل وإصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتغيير بنيتها الأساسية.

الكلمات الدالة:

الناتج المحلي الإجمالي، الاختلالات الهيكلية، التنويع الاقتصادي.

[1])** بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة(تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة(2003-2015))

المقدمة:

بالرغم من امتلاك العراق معظم أو بعض مقومات النهوض التي تؤهله أن يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصاديا لما يمتلك من موارد وثروات طبيعية وبشرية تجعل منه ذو أهمية كبيرة ليس على مستوى البلدان العربية فحسب وإنما على المستوى العالمي، إلا أنُه يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية، ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط والعوائد المتأتية منه الأمر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بصورة كبيرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي. بالتالي وفي ضوء الانعكاسات السابقة ينبغي انتهاج سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لما تمتلكه هذه القطاعات من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل تتحكم فيه عوامل كثيرة وسياسات خارجية.

أهمية البحث Research Importance :

يكتسب البحث أهميتهُ من خلال إثارته لمشكلة باتت ترهق كاهل الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة التي يعد حلها بمثابة تحقيق سلسلة من الحلول للعديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث Research Problem :

إنّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تتمثل بالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وارتباطها المطلق بالاقتصاد العراقي، الأمر الذي يهدد الاقتصاد العراقي بالانهيار.

فرضية البحث Research Hypothesis :

يستند البحث إلى فرضية مفادها :إنّ اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كلي على المورد الريعي(النفط الخام) أدى إلى انعدام تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد من جهة، من جهة أخرى جعلت منهُ عرضةً للتذبذبات والصدمات.

هدف البحث Research Objective :

يهدف البحث إلى النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتطوير قدراتهِ الإنتاجية في قطاعاته الاقتصادية المختلفة وتنويع مصادر الدخل من خلال كشف جوانب الخلل والعمل على إصلاحها عن طريق سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول

مفهوم ومبررات ومعايير التنويع الاقتصادي ... إطار نظري

1-1: مفهوم التنويع الاقتصادي (Concept of economic diversification)

يعرف التنويع الاقتصادي من قبل الكثير من الاقتصاديين على أنه تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة[1]. في حين يراه الأخرون على أنه عملية تراكمية من أجل زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة والرئيسة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تنويع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد، وبالتالي سوف تفضي هذه العملية الى فتح ميادين جديدة يمكن الحصول منها على قيمة مضافة عالية وتستوعب الكثير من الأيدي العاملة المحلية الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[2].

1-2: مبررات التنويع الاقتصادي (Justifications For economic diversification)

يُعّد التنويع الاقتصادي هدفاً ذو أهمية كبيرة لأنهُ يؤدي إلى استخدام جميع الموارد المتوافرة وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن إنهُ يمثل الدعامة الأساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق أهدافها وتحقيق استقرار اقتصادي. وللتنويع الاقتصادي العديد من المبررات المتنوعة والتي تتمثل بالآتي :

أ.تتميز الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الارض بالنضوب ولاسيما الوقود الأحفوري الأمر الذي يتطلب أن تكون هنالك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج، وفي حالة عدم وجود مثل هذه القاعدة فأن إيرادات النشاطات الاقتصادية المحلية سوف تنخفض الأمر، الذي ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد خصوصاً مع استمرار استنفاذ هذا المورد الناضب، فضلاً عن عدم وجود جهود رامية من أجل تحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وترشيد استهلاكها من جانب المنتجين والمستهلكين وخاصةً مصادر الطاقة القابلة للنضوب كالفحم والنفط والغاز والطاقة النووية(اليورانيوم)[3]، بالتالي فأن الحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ب.محاربة لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي، حيث إنّ معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم وخصوصاً في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالفشل في النمو السريع على

الرغم توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان حيث تسمى هذه الظاهرة (لعنة الموارد الطبيعية)[4]، وبالتالي فإنّ التنويع الاقتصادي سوف يساعد على التقليل من هذه اللعنة.

ت.إنّ تنويع الصادرات بمثابة تحوط ضد تقلبات النمو الاقتصادي[5]، إذ أنّ أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا التقلب هو أنّ البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلباً والتي تتعرض إلى الكثير من الصدمات الكلية سواءً كانت هذه الصدمات داخليه أم خارجية، إذ لوحظ ما يقارب(50%)من التقلبات التي تواجه البلدان هذه البلدان كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عُرضةً لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أنّ يكون متنوعا.

ث.يسهم في ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه العديد من الأثار الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس في زيادة النمو الاقتصادي[6].

ج.يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري[7]، فعندما تقتصر التجارة الخارجية على منتج واحد، فأن انخفاض أسعار هذا المنتج سوف يوثر على حجم الصادرات ويؤدي الى ضعف الإيرادات المالية للدولة، بالمقابل عندما يكون هنالك تنوع في الصادرات فإنّ مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تدنية الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري.

ح. قدرة التنويع الاقتصادي على مواجهة الأزمات والمخاطر غير المنتظمة على وجه الخصوص.

1-3: معايير التنويع الاقتصادي

توجد العديد من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كانت اقتصادات البلدان متنوعة اقتصادياً أم اقتصادات أُحادية الجانب، لذا سنحاول التعرف على البعض من هذه المعايير وكالآتي[8]:

أولاً: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي : يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية و غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ حجم الناتج، ومعدل النمو السنوي، والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج، من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أنّ لا يكون ذلك ناتجاً عن انخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع، بالتالي فإنّ هذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، إذ يمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصيغة الآتية[9]:

$$r_i = \sqrt{(\frac{p_i}{p_t})^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-1)$$

حيث أنّ (ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الإجمالي، (pi) تمثل الناتج في القطاع (i)، (pt) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

ثانياً: تطور نسبة تنوع الصادرات: يعتبر هذا المؤشر من المعايير المهمة الدالة على درجة التنويع الاقتصادي، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية، بالنسبة للبلدان النفطية دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات غير النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على مدى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة التالية[10]:

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{Xi}\right)^2}}{1} * 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-2)$$

حيث أن:(RXO) تمثل نسبة الصادرات النفطية،(xi) تمثل الصادرات النفطية،(Xi) إجمالي الصادرات.

ثالثاً: تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، فكلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فإنّ ذلك يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي، فعادة ما نلاحظ ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون كبيرة في البلدان النامية على الرغم من انخفاض الاهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، أما في القطاع النفطي فنلاحظ أنّ نسبة الأيدي العاملة فيه تكون قليلة مقارنةً مع بقية القطاعات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة[11]، فضلاً عن استيعاب القطاع الخدمي نسب كبيرة من الأيدي العاملة إلا أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضعيفة، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الآتية[12]:

$$R_i = \sqrt{(\frac{L_i}{L_t})^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-3)$$

حيث أنّ :(R_i) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة ؛(L_i) تمثل العاملين في القطاع (i)؛ (L_t) تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

رابعاً: مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ،الهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج ، ويتم الاستدلال علية من خلال الصيغة التالية [13]:

$$\mathbf{DM} = \frac{\text{Mi}}{\text{GDP}} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1-4)$$

حيث أنّ: (DM) تمثل درجة أهمية الواردات، (Mi) تمثل الواردات،(GDP) الناتج المحلي الإجمالي:

خامساً: تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي، هو تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، أو تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة[14]. ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة الآتية:

$$\boldsymbol{Rro} = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1-5)$$

حيث أنّ(**Rro**) تمثل نسبة الإيرادات النفطية، (re) تمثل الإيرادات النفطية، (RE) إجمالي الإيرادات الحكومية.

سادساً: الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للدولة، حيث يبين مدى الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل تغير هذا الإسهام لكل قطاع، فكلما زادت نسبة إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على التنوع الكبير في الاقتصاد، وبالعكس كلما زادت نسبة إسهام القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد.

المبحث الثاني

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن من اختلالات هيكلية في بنيتهِ الاقتصادية خصوصاً بعد مخلفات الحُروب الاخيرة والحصار الاقتصادي وصولا إلى نيسان عام2003 ومانتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية أدت إلى اضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني أنّ تتشابك فيما بينها. ويمكن لنا أنّ نبين هذه الاختلالات بشكل عام في اختلال توازن الاقتصاد العام بشقيه الداخلي والخارجي وكالآتي:

2-1: اختلال الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي(الاختلال الداخلي)

أولاً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(مؤشر درجة التغير الهيكلي)

كثيراً ما تقترن ظاهرة الاختلالات الهيكلية بالبلدان النفطية بشكل عام بمبدأ أحادية الاقتصاد، أي أحدهما قطاع متطور يتصف بأهمية نسبية مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، والأخر قطاع متخلف تنخفض مساهمته في(GDP)، ومن أجل معرفة طبيعة هذا الاختلال ومراقبة حركة التغير سوف يتم تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة خلال مدة الدراسة (2003 – 2015) وكما يأتي:

1. القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والأساسية المحركة للاقتصاد العراقي، وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي يمارسهُ هذا القطاع في توفيرهِ السلع الغذائية للسكان، فضلاً عن توفيره المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، حيث عمل هذا القطاع ولمدة طويلة من الزمن على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي وخصوصاً خلال مرحلة الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم، إلا انهُ ونتيجةً للظروف التي مر بها البلد من احتلال امريكي بعد نيسان 2003 وما لحق بهذا القطاع من دمار لاسيما ما أصاب البنى التحتية، فضلاً عن مشاريع الري والبزل، والتدهور الذي حصل في الموارد المائية من حيث النوعية والكمية، وتزايد ظاهرة التصحر، و إغراق السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم مقدرة المنتوج المحلي الزراعي على منافسة السلع المستوردة نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية[15]، كل تلك الأسباب أدت الى تردي مُساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال الصيغة(1 – 1) في المبحث السابق تم التوصل إلى نسبة إسهام كل قطاع في تكوين(GDP) والذي بينها الجدول رقم(1) إذ نلاحظ تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من(8.32%)عام2003 إلى(5.82%)عام 2006 وصولاً إلى (4.71%)عام 2015، حيث نُلاحظ أنّ أدنى نسبة قد وصلت إليها عام2008 بلغت نحو(3.84%) ،والسبب في ذلك يعود إلى سوء الأحوال

الجوية المتمثلة في انخفاض كميات الأمطار وهبوب العواصف الرملية وانتشار الملوحة في هذا القطاع، فضلاً عن ضعف السياسة الزراعية وإجراءات الدولة على الرغم من وجود وزارة الزراعة إلا إنّ هذه الوزارة لم تنجح في إعادة ما كان موجود في جانب المحاصيل والخضروات والصيد وتربية الحيوانات. ومما سبق ذكره فإنّ القصور الذي حصل في هذا القطاع وعدم مقدرتهِ على تلبية احتياجات السوق جعل من استيرادات القطر من المواد الغذائية تتصاعد، حيث ارتفع حجم الاستيرادات من(1.650) مليون دولار عام2004، إلى(2.157) مليون دولار عام 2008 و (3.120) مليون دولار عام 2010[(16)]. هذا من جانب أما مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة والذي يبينها الجدول (3) وفق الصيغة(3 – 1)، فقد انخفضت من(10.01%) عام2003 الى(4.21%) عام 2009 ، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى (9.04%) عام 2015. أن هذا التراجع الذي حصل في القطاع الزراعي هو نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب التي أشرنا إليها مسبقاً فضلاً عن تعاظم هيمنة القطاع النفطي، فكانت النتيجة إذ اصبح العراق مستورداً رئيسياً للحبوب والكثير من المواد الغذائية.

جدول –1–

الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2003 – 2015)

السنة	نسبة القطاع الزراعي الى (GDP)	نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى (GDP)	نسبة قطاع التعدين والاستخراج الى(GDP)	نسبة قطاع الخدمات الى (GDP)
2003	%8.32	%1.02	%68.78	%21.88
2004	%7.43	%1.76	%57.96	%32.85
2005	%6.61	%1.32	%57.83	%34.24
2006	%5.82	%1.54	%55.47	%37.17
2007	%4.92	%1.63	%53.18	%40.27
2008	%3.84	%1.68	%55.73	%38.75
2009	%5.22	%2.61	%43.29	%48.88
2010	%5.01	%2.22	%44.02	%48.75
2011	%4.43	%2.14	%51.86	%41.57
2012	%4.13	%1.78	%64.22	%29.87
2013	%4.02	%1.35	%66.37	%28.26
2014	%4.9	%1.91	%51.7	%41.49
2015	%4.71	%2.11	%59.9	%33.28

المصـــدر: وزارة التخطـــيط والتـــعاون الانمـــائي في العراق، الحسابات القومية ، بغداد، سنوات مختلفة، وصفحات متفرقة

2. قطاع الصناعة التحويلية: يُعّد قطاع الصناعة التحويلية من أبرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها أهمية في الاقتصاد الوطني لما لهُ من دوراً مهماً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ ينفرد هذا القطاع دون غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي. ومن أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع ومكانتهُ في الاقتصاد العراقي، لابد من معرفة أهميتهُ النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وقيم الانتاج المتحققة في هذا القطاع، والأهمية النسبية لأعداد المشتغلين فيه، إذ نلاحظ ومن خلال بيانات الجدول رقم(2) أنّ إجمالي إنتاج هذ القطاع بلغ (862.4) مليون دينار عام2003، إلا أنه أخذ يتزايد حتى بلغ(4.532.154.5)مليون دينار عام2009، وصولا إلى(7.292.957)مليون دينار عام2015، بالرغم من تلك الزيادة التي شِهدها هذا القطاع إلا إنهُ لا يستند إليها في تنويع هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين(GDP) خلال مدة البحث والتي تبين لنا من خلال الجدول رقم(1).أما بالنسبة لأعداد المنشآت الصناعية فقد ارتفعت من(18.459) منشاة عام2003 إلى (23172) منشاة عام2015، لكن المؤسف في الأمر أن الكثير من هذه المنشآت الصناعية متوقفة حالياً عن العمل، حيث بلغ عدد المنشآت الكبيرة لعام2015 نحو(600) منشاة صناعية في حين يوجد منها نحو(326) منشاة متوقفة أي ما نسبتهُ (32.2%) منشاة من مجموع الإطار الإجمالي للمنشآت الصناعية الكبيرة الإنتاج موزعة على(8) حكومي، و(44) عام، و(7)مختلط، و(267)خاص[17].إن هذا الانخفاض والتوقف في المنشآت الصناعية يرجع إلى ما تم ذكرهِ مسبقاً من حروب وما سببتهُ من اغلاق الكثير من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، فضلاً عن الاستيرادات غير المسبوقة ولمختلف أنواع البضائع وبكافة مستوياتها نتيجة قرار سلطة الائتلاف العراقي الموقتة بعد عام 2003 بتجميد العمل بقانون التعريفة الكمركية وتطبيق ضريبة اعمار العراق بدلاً منه بنسبة موحدة(5%)على كل المستوردات الأمر الذي أدى إلى دخول الكثير من المنتجات التي تسببت في تدهور معظم المصانع [18]، اضافةً الى ذلك ارتباط الاستثمارات الصناعية بحصيلة العوائد النفطية الخاضعة للتقلبات الخارجية والداخلية باستمرار. أما بالنسبة للأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والذي يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم(1) أنه لم نلحظ أي تغير إيجابي من خلال نسبة مساهمتهُ في تكوين(GDP)، نتيجة عدم وجود خطة صحيحة لتنمية القطاع الصناعي رغم وجود الخطة الخمسية لعام– 2017) (2013، وإنما نُلاحظ نسب متدنية جدا تتراوح بين أقل نسبة (1.02%)عام 2003، وأعلى نسبة لهُ في عام 2009 والبالغة(2.61%) ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض إذ بلغت (2.11%)عام 2015 وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت ببلدان نفطية مجاورة والتي منها أيران حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين(GDP) بنحو(44.9%)عام 2014[19].أما من حيث نسبة مساهمتهُ في تشغيل الأيدي العاملة والذي يبينها الجدول(3) نُلاحظ أيضاً أن هناك انخفاضاً تدريجياً حيث كانت نسبة المساهمة (15.99%) عام 2004 ثم تراجعت بعد ذلك إلى(15.37%)عام2008، حتى بلغت (11.64%) عام 2015.

جدول –2– أعداد المنشآت الصناعية وقيم الانتاج بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003–2015)

السنة	اعداد المنشآت الصغيرة	انتاج المنشآت الصغيرة	اعداد المنشآت المتوسطة	انتاج المنشآت المتوسطة	اعداد المنشآت الكبيرة	انتاج المنشآت الكبيرة	إجمالي الانتاج
2003	17929	413.7	79	11.8	451	436.9	862.4
2004	17599	815.9	92	23.6	489	870.7	1710.2
2005	10088	658.6	76	24.3	452	1143.9	1826.8
2006	11620	1103.7	52	19.5	411	1669.3	2792.5
2007	13406	812.4	57	18.4	423	1816.3	2647.1
2008	-	-	-	-	487	2636.4	2636.4
2009	10289	815954	51	18.5	495	3716182	4532154.5
2010	11131	1556336	56	29.1	529	4101419	5657784.1
2011	47281	3896267	159	123.1	561	4280214	8176604.1
2012	43669	4567102	218	187.2	686	4677149	9244438.2
2013	27694	3289710	226	240.8	669	6097266	9387216.8
2014	21809	1924980	120	115.5	616	4270719	6195814.5
2015	22480	1823968	92	83	600	5468906	7292957

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

3. قطاع التعدين والاستخراج: لقد أنفرد القطاع النفطي بعد نيسان2003 بأهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، حيث بقى هذا القطاع دون غيرهِ من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى يرفد الاقتصاد العراقي بمقومات البقاء خصوصاً بعد أنّ تدهورت معظم القطاعات الاقتصادية سواء كان ذلك في بنيتها التحتية أم في باقي مرافقها المختلفة، وهذا ما تم بيانهُ في كل من القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي والأهمية النسبية المنخفضة لهما وهكذا باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعل من هذا القطاع المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي والممول الأساس للموازنة العامة للدولة. وبالعودة الى بيانات الجدول(1) نُلاحظ أن القطاع النفطي قد شَكل نسبة مساهمة بلغت(68.78%)من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام2003 ثم انخفضت هذه النسبة نحو(53.18%)عام2007، ثم إلى(44.02%)عام2010 إلا أنها شهدت ارتفاعاً بعد ذلك عام2013 نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط نحو($102) للبرميل الواحد لتصل الى(66.37%)، أما في عام2015 حيث شكل نسبة مساهمة بالأسعار الثابتة بلغت(59.9%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (51.7%) لعام2014 حيث لاتزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياساً بأنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا يعكس أُحادية الاقتصاد العراقي واعتمادهِ على القطاع النفطي في تمويل إيراداته. أما من حيث المشتغلين في هذا القطاع والذي يبينها الجدول رقم(3) نُلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية من(1.83%) عام 2003 الى (2.59%) عام 2010حتى وصلت عام 2014 نحو(3.4%) من إجمالي القوى العاملة، حيث وصل عدد الموظفين إلى ما يقارب نحو(127.741)عامل، لكن المؤسف في الأمر والغريب وحسب ما نشر في التقرير السادس لمبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق أرقاماً صادمة عن عدد ونسبة العاملين الأجانب في الحقول النفطية العراقية التي بلغت خلال العام نفسه حوالي(97%) في حقل الزبير وحقل عكاس، و(74%) في حقلي غرب القرنة2 وبدرة، و(72%) في حقل الغراف، و (39%) في حقل مجنون، أن هذه النسب المرتفعة جداً للعمالة

الأجنبية في حقول التراخيص النفطية نتيجة غياب الرقابة تتعارض تماماً مع بنودها التي تشير إلى أن نسبة العمالة الاجنبية لا تزيد عن(15%)[20].

4. قطاع الخدمات*: لقد شهد القطاع الخدمي في الاقتصاد العراقي تراجعاً كبيراً خصوصاً بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام1991 وما تبعهُ من احتلال امريكي عام2003 وما خلفتهُ من دمار شامل للبنية التحتية وتعاقب الحكومات المنتخبة لإدارة العراق لم يشهد هذا القطاع الحيوي المشاريع الاستراتيجية التي تساعدهُ للوقوف مجدداً ليكون الدعامة الرئيسة في نهوض وتقدم الاقتصاد العراقي. فمن خلال الجدول رقم(1) لوحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي كانت (21.88%)عام 2003 ثم بعد ذلك ارتفعت الى(48.88%)عام 2009، إلا انهُ بعد ذلك شهِدت تراجعاً حتى بلغت(33.28%)عام 2015 والتي تعادل (62.2) ترليون دينار عراقي[21]،أن حالة عدم الاستقرار والتدهور الحاصل هو نتيجة التقلبات التي حصلت في أسعار النفط الخام وخصوصاً في الآونة الأخيرة، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا إنهُ بقي يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، هذا يبين أنّ الاقتصاد العراقي لم يُعّد اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب فقط وإنما اصبح اقتصاداً خدمياً توزيعياً متدني الإنتاج.أما من حيث عدد الأيدي العاملة المشتغلة في هذا القطاع نُلاحظ أنه على قدر من المرونة في استيعاب الايدي العاملة في الاقتصاد العراقي، إذ ارتفعت نسبة المساهمة من(78.02%) عام2003 إلى(81.65%)عام2006 ثم وصلت أعلى نسبة لها عام 2009 إذ بلغت (84.73%).

جدول –3– الأهمية النسبية لتشغيل الأيدي العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة(2003–2015)%

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التعدين والاستخراج	القطاعات الخدمية
2003	10.01	10.14	1.83	78.02
2004	8.76	15.99	2.08	73.17
2005	5.33	10.89	2.13	81.65
2006	6.6	9.56	2.19	81.65
2007	7.86	13.08	2.39	76.67
2008	8.16	15.37	2.58	73.89
2009	4.21	8.5	2.56	84.73
2010	7.09	9.94	2.59	80.38
2011	7.63	10.83	2.56	78.98
2012	8.06	10.37	2.68	78.89
2013	8.29	10.74	2.99	77.98
2014	8.52	11.3	3.4	76.87
2015	9.04	11.64	3.18	76.14

المصادر:

1 . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، احصاءات السكان، بغداد ، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

2. زاهد قاسم بدن الساعدي،" التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2013)"اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة ، 2015، ص 77

* **القطاع الخدمي** يشمل (الصحة ،التعليم ،النقل ،الاتصالات ،الاسكان ،التجارة ،الثقافة ،الاتصالات ،التمويل والتامين ،تقنية المعلومات ،المصارف ، المطاعم ، الفنادق ،والخدمات الاخرى)

ثانياً: قياس درجة الاختلال في الاقتصاد العراقي

أنّ الغرض الرئيس من استخراج الأهمية النسبية من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة، والفرق بينهما هو من أجل معرفة درجة الاختلال التي تعاني منها هذه القطاعات، إذ نُلاحظ ومن خلال الجدول رقم(4) الذي يبين درجة الاختلال على مستوى القطاع ودرجة الاختلال الكلية لكل سنة، أنّ الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات عميقة وخطيرة في البنيان والهيكل الاقتصادي، ولهذا لابد من تحليل هذه النتائج لمعرفة طبيعة الاختلال بشكل واضح وكالآتي:

•القطاع الزراعي: نُلاحظ أن القطاع الزراعي يعاني من درجة اختلال سالبة طيلة مدة الدراسة ،أي تفوق نسبة مساهمة هذا القطاع في الأيدي العاملة على مساهمته في تكوين(GDP)، حيث كانت درجة الاختلال متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بين أدنى درجة سلبية لها(0.78%)عام 2006 وأعلى مستوى لها(4.33%)عام2015 باستثناء عامي(2009/2005) كانت درجة الاختلال موجبة إلا انها كانت متدنية نسبيا فكانت درجة الاختلال (1.28%)عام2005، ثم انخفضت إلى(1.01%)عام2009، حيث هذه النسب الموجبة ليست بسبب زيادة الإنتاج وإنما بسبب قلة عدد العاملين في هذا القطاع .

• قطاع الصناعة التحويلية: يعاني قطاع الصناعة التحويلية من درجة اختلال سالبة على امتداد السلسلة الزمنية، إذ نُلاحظ أن درجة الاختلال السلبية كانت(9.12%)عام2003 ثم انخفضت إلى(5.89%)عام 2009، وأخذت بالارتفاع إذ بلغت (9.53%) عام 2015.

• قطاع التعدين والاستخراج: هناك تذبذب في درجة اختلال هذا القطاع بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها إيجابية دائما، فكانت درجة الاختلال(66.95%)عام2003 ثم انخفضت إلى(40.73%) عام2009، وبقيت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع نتيجة عدم استقرار أسعار النفط، حتى بلغت(56.72%)عام 2015 نتيجة الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط الخام .

• قطاع الخدمات: نُلاحظ أن هناك نسب متذبذبة في درجة الاختلال السالبة في هذه القطاعات عند أعلى مستوى لها(56.14%)عام2003، وأقل مستوى(31.63%)عام2010،أنّ هذا الانخفاض كان سببهُ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي،وتوفر فرص أكبر في هذا القطاع ،اضافةً إلى ذلك أن الأسواق العراقية أصبحت سوقاً لتصريف المنتجات. أما درجة الاختلال الكلية الذي تم احتسابها من خلال جمع درجات الاختلال القطاعية على مستوى الاقتصاد العراقي فكانت في أعلى مستوى لها في عام2003 بلغت بنحو(133.9%)، و شهدت أقل مستوى لها(82.86%) عام2010،إلا أنه وخلال مدة البحث لم تكن درجة الاختلال الكلية قريبة من الوضع السليم. ومن خلال ما تقدم نُلاحظ أنّ أبرز أسباب تفاقم الاختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي تعود إلى القطاع النفطي نتيجة فقدان التنويع الاقتصادي فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في(GDP)التي تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة.

جدول -4- قياس درجة الاختلال في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التعدين والاستخراج	قطاع الخدمات	درجة الاختلال الكلية
2003	(1.69)	(9.12)	66.95	(56.14)	133.9
2004	(1.33)	(14.23)	55.88	(40.32)	111.76
2005	1.28	(9.57)	55.7	(47.41)	113.96
2006	(0.78)	(8.02)	53.28	(44.48)	106.56
2007	(2.94)	(11.45)	50.79	(36.4)	101.58
2008	(4.32)	(13.69)	53.15	(35.14)	106.3
2009	1.01	(5.89)	40.73	(35.85)	83.48
2010	(2.08)	(7.72)	41.43	(31.63)	82.86
2011	(3.2)	(8.69)	49.3	(37.41)	98.6
2012	(3.93)	(8.59	61.54	(49.02)	123.08
2013	(4.27)	(9.39)	63.38	(49.72)	126.76
2014	(3.62)	(9.39)	48.4	(35.39)	96.8
2015	(4.33)	(9.53)	56.72	(42.86)	113.44

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و (3)

- احتسبت درجات الاختلال بالاعتماد على اسلوب الاقتصادي(سيمون كوزنتس) والتي عدت الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة تمثل الوضع السليم وفي كل الاحوال لا تتجاوز (20%)
- تم احتساب درجة الاختلال لكل قطاع وفق الصيغة(1 – 1) و(3 – 1) ، ( ) الاقواس تمثل درجة اختلال سالبة

2-2: اختلال هيكل التجارة الخارجية (الاختلال الخارجي)

يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً، نتيجة اتسامه بحالة من عدم التنوع في انماط إنتاجه السلعي في حين يتميز الطلب الداخلي فيه بالتنوع، إذ تشير طبيعة كل من الصادرات والواردات إلى اختلال هيكلية الاقتصاد العراقي مقارنةً بالاقتصادات الأخُرى المتقدمة كونهُ اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط وعلى الاستيرادات في تلبية احتياجاته ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

أولاً: اختلال هيكل الصادرات: تسيطر الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الإجمالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكلية نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة هي(النفط الخام)على نسبة كبيرة جداً منه. فمن خلال الجدول رقم(5) نُلاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات بلغت(7.991) مليار دولار عام2003، في حين بلغت الصادرات النفطية حوالي(7.519) مليار دولار للعام نفسه، ومن خلال الصيغة (2 – 1) في المبحث السابق تم التوصل إلى مؤشر التركيز السلعي للصادرات وكلما كانت هذه النسبة منخفضة يعني هذا أنّ هيكل الصادرات متنوع اقتصادياً ويعتمد على أكثر من سلعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى العكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة مرتفعة هذا يعني أنّ الاقتصاد مختل وغير متنوع، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات(94.09%)عام 2003، ثم أخذ هذا المؤشر بالارتفاع حتى بلغ نحو(99.79%) عام2007 نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للعراق إلى(39.516) مليار دولار، في حين شكلت الصادرات النفطية (39.433)

مليار دولار، ثم أخذت قيمة الصادرات الإجمالية بالارتفاع وصولاً إلى(79.681) مليار دولار عام2011، ثم ارتفعت إلى نحو(94.209) مليار دولار عام2012، نتيجة منح تراخيص للشركات الأجنبية، فضلاً عن إنشاء المنصات التصديرية البحرية التي أسهمت في زيادة الصادرات من النفط الخام إلى(2.423) مليون برميل يومياً عام2012، و(2.389)مليون برميل يومياً عام2013[22]،حيث بلغ مؤشر التركيز السلعي للصادرات النفطية(99.89%) في حين شكلت الصادرات السلعية نسبة(0.11%)، أما في عام2015 فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية الى(54.394) مليار دولار، نتيجة التراجع الذي حصل في أسعار النفط الخام والذي انعكس بصورة سلبية على إجمالي قيمة الصادرات الكلية التي انخفضت إلى(54.595) مليار دولار،هذا يفسر على أن الصادرات العراقية هي صادرات تعتمد على سلعة وحيدة هي(النفط الخام) الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً عاجزاً أمام التقلبات التي تحصل في أسعار المشتقات النفطية. أما المؤشر الثاني الذي أستعان به الباحث هو(درجة الانكشاف الاقتصادي) والذي تم احتسابه وفق الصيغة الآتية[23]:

$$DE = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{Xi+Mi}{GDP}\right)^2} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-1)$$

حيث أنّ(DE):تمثل الانكشاف الاقتصادي(*Disclosing Economic*)،(Xi)الصادرات،(Mi) تمثل الواردات. يبين هذا المؤشر مجموع الصادرات التي تباع للخارج مضافاً إليها ما يستورد من الخارج مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان ما ينفق وما يستورد البلد من الخارج تمثل نسبة كبيرة فهذا يدل على اعتماد البلد على الخارج والخضوع للقوى المهيمنة على هذه الأسواق. ففي العراق نلاحظ ارتفاع معدلات الانكشاف الاقتصادي تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة العوائد النفطية، حيث نُلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم(5) أنّ درجة الانكشاف الاقتصادي في البلد في تذبذب مستمر فبعد أنّ كانت(62.22%)عام2003،ارتفعت إلى(97.41%) عام2013،إلا أنها بعد ذلك انخفضت إلى(83.80%) عام 2015،أنّ سبب ارتفاع معدلات الانكشاف الاقتصادي في العراق هو ضعف تنويع قاعدته الانتاجية، واعتماده بشكل كبير على العالم الخارجي لتصدير منتجاته(النفط الخام)، فضلاً عن تلبية احتياجاته من السلع وغيرها عن طريق الاستيرادات، ومن ثم أصبحت التجارة الخارجية بمثابة عصب الحياة للاقتصاد العراقي وهو ما أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي.

ثانياً: اختلال هيكل الواردات :تلعب الواردات دوراً مُهماً وأساسياً في الاقتصاد العراقي، إذ تتجلى مهمتها من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فبعد احتلال العراق عام2003 أسفرت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة الواردات نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية وخصوصاً الزراعي والصناعي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد من أجل سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المتنوعة والتي بلغت قيمتها حسب

احصاءات البنك المركزي العراقي للعامين (2013,2011) ما يقارب(47.8 , 58.8) مليار دولار للعامين على التوالي(علماً أن القطاع الخاص يسهم بالنسبة الأكبر من هذه الاستيرادات بنحو(73% , 63%) خلال الأمد الزمني نفسه) ولاتزال الدولة نتيجة ضعف الإنتاج في قطاعاتها الرئيسية السلعية تستورد أكثر من(95%) من حاجاتها من السلع الصناعية، و(85%)من حاجاتها من المواد الغذائية[24]، في حين أنه لا يصدر سوى سلعة وحيدة هي(النفط). يعبر مؤشر(درجة أهمية الواردات) عن الأهمية النسبية للواردات من الناتج المحلي الإجمالي والذي من خلاله يمكن معرفة اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج، إذ تم التوصل إليه من خلال الصيغة(4 – 1) في المبحث السابق، حيث لوحظ في الجدول رقم(5) أن الاقتصاد العراقي شهد توسعاً سريعاً خلال سنوات الدراسة إذ ارتفعت قيمة الواردات من(9.934) مليار دولار عام2003 الى(19.954) مليار دولار عام2004، فيما شكلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو(65%) عام2003، وهو مؤشر مرتفع إذا ما قورن مع الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية، اضافة الى ذلك فأن الصادرات لا تألف فائضاً متعدداً بل اقتصرت على سلعة وحيده كما أشرنا إليها سابقا وهي النفط . ثم بعد ذلك أخذت قيمة الواردات بالتذبذب خلال الأعوام اللاحقة حيث بلغت أعلى قيمة لها بنحو (58.796)مليار دولار عام2013، حيث شكلت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي(25.29%)، أن سبب هذا التراجع بنسب الواردات لا يعود إلى انخفاض الواردات وإنما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من زيادة الواردات بفعل تصدير مادة واحدة وهو النفط.

ثالثاً: اختلال الميزان التجاري العراقي: يشهد الميزان التجاري للاقتصاد العراقي حالة اختلال واضحة، ويظهر ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية وليس من مصادر سلعية منتجة بسبب فقدان التنويع الاقتصادي عن قائمة صادراته، في حين تتسم قائمة استيراداته مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ويتضح ذلك بصورة واضحة من خلال بيانات الجدول رقم(5)، فقد شَهدت العامين (2003 – 2004)عجزاً في الميزان التجاري بلغ نحو(1.943) مليار دولار، و(1.463) مليار دولار للعامين على التوالي، بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغيير النظام وشيوع حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن عمليات التخريب التي طالت أنابيب تصدير النفط. أما خلال المدة (2005 – 2015) فقد شهد الميزان التجاري فائضاً إيجابياً نتيجة ارتفاع القدرة الإنتاجية والتصديرية للنفط الخام فضلاً عن الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط الخام المصدر، حيث بلغ أعلى فائض للميزان التجاري نحو(44.054) مليار دولار عام2012، إنَ هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعود إلى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية وإنما نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام والتي تشكل معظم الصادرات العراقية. نستنتج أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد على قيمة الايرادات النفطية، وأنّ أي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات، بالتالي فإن الميزان التجاري سيكون سالباً مما سيحمل الاقتصاد العراقي معضلات كبيرة.

جدول –5– اختلال هيكل التجارة الخارجية (بالأسعار الجارية) (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	اجمالي الصادرات (2)	الصادرات النفطية (3)	قيمةالواردات (4)	الميزان التجاري (5)	الانكشاف الاقتصادي(6)	التركيز السلعي(7)	نسبة الواردات إلى الناتج(8)
2003	15.282	7.991	7.519	9.934	-1.943	%62.22	%94.09	%65.00
2004	31.972	18.491	17.751	19.954	-1.463	%77.79	%96.00	%62.41
2005	49.855	23.697	23.648	23.523	0.174	%71.05	%99.79	%47.18
2006	64.805	30.529	30.465	22.009	8.52	%69.12	%99.79	%33.96
2007	88.038	39.516	39.433	19.556	19.96	%64.44	%99.79	%22.21
2008	129.399	63.726	61.111	35.496	28.23	%84.74	%95.90	%27.43
2009	110.986	39.431	39.307	35.382	4.049	%70.91	%99.69	%31.88
2010	138.517	51.764	51.589	37.328	14.436	%74.70	%99.66	%26.95
2011	185.751	79.681	79.043	40.633	39.048	%83.53	%99.20	%21.87
2012	218.032	94.209	94.103	50.155	44.054	%93.36	%99.89	%23.00
2013	232.497	89.765	89.314	58.796	30.969	%97.41	%99.50	%25.29
2014	223.508	83.981	83.561	53.177	30.804	%90.75	%99.50	%23.79
2015	169.461	54.595	54.394	51.581	3.014	%83.80	%99.63	%30.44

المصدر :– سنوات متفرقة وصفحات متفرقة من OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرات احصائية التجارة الخارجية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة

ا– لعمود (6– 7– 8) تم احتسابها من قبل الباحـــــــث بالاعتماد على الصـــيغ((1 – 2)(2 – 1) (4 – 1)

المبحث الثالث

متطلبات تنويع الاقتصاد العراقي في ضوء الاستراتيجيات المقترحة

3-1: متطلبات تعديل الهيكل الانتاجي وفق استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي

أولاً: متطلبات تطوير القطاع النفطي

يُعّد القطاع النفطي وكما تَوصلنا إليه في المباحث السابقة العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يشكل أكثر من(40%) في تكوين(GDP)،و(95%)من الإيرادات الحكومية للمدة(2003 – 2015) ومن ثم فإنّ ازدهار وتطور الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة رئيسة على إنتاج النفط والاستخدام الرشيد للثروة، ومن أجل تحديد رؤية مستقبلية لقطاع الطاقة في العراق كونهُ الرافد الأساسي في تمويل القطاعات الأخرى لابد من تحديد أهم متطلبات الإصلاح في القطاع النفطي وكالآتي:

1. أنّ الحديث عن تطور الصناعة النفطية يعني بالضرورة توجه الأنظار نحو جولات التراخيص النفطية والغازية التي شكلت خيبة أمل للعراقيين نتيجة تكاليف عملياتها الإنتاجية المرتفعة الثمن فضلاً عن الزيادة الكبيرة للأيدي العاملة الأجنبية في الحقول العراقية، حيث كان الهدف منها زيادة الإنتاج للحقول العراقية المنتجة، فضلاً عن الحقول المكتشفة غير المتطورة مقابل مبلغ لا يتجاوز(1.5 – 2) دولار للبرميل الواحد، إلا أنّ ماأعلنته وزارة النفط العراقية بتاريخ 2015/3/2 من بيانات خطيرة بشأن تراكم المستحقات المالية للشركات الأجنبية التي تقدر بـ(9)مليار دولار لعام2014 و(18)مليار دولار للعام2015

وهو ما يقارب2 / 1 العوائد النفطية للعام2015 التي بلغت(43.288)مليار دولار، أي أنّ مجموع المستحقات المالية للشركات الأجنبية قدر بنحو(27) مليار دولار وأنّ ما رصد في موازنة2015 يغطي بالكاد مستحقات عام2014 نتيجةً التراجع الذي حصل في أسعار النفط الخام والذي أنعكس على تراجع العوائد المالية للموازنة العامة للدولة لعام2015[25]، بالتالي فأن هذا التضخم في مستحقات الشركات الأجنبية النفطية هو نتيجة غياب الرقابة على هذه الشركات وتخفيض حصة الشريك الحكومي من(25% الى 5%)، فضلاً عن عدم وجود نظام محدد وموصوف لأجور ورواتب ومخصصات العمالة الأجنبية وكوادر الشركات المقاولة مما أدى إلى المغالاة في منح أجور ورواتب هذه الكوادر التي تصل في بعض الأحيان إلى(60) ألف دولار شهري[26] وغيرها من الثغرات الي أدت إلى تضخيم الكلف النفطية، كما في الجدول(6) ولهذا ينبغي أولاً تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين الشركة الوطنية وهذه الشركات الأجنبية العاملة في العراق هل هي عقود خدمة أو تقاسم أو مشاركة، ودراسة إيجابيات وسلبيات كل نوع منها ثم اختيار العقود التي تضمن للعراق تحقيق الآتي: السيطرة الوطنية المباشرة على الثروة الوطنية و زيادة نسبة العمالة العراقية في الحقول النفطية ، تعظيم الإيراد المناسب للاستثمار، فضلاً عن تدنية التكاليف قدر المستطاع ومنع الشركات الأجنبية من المبالغة فيها.

جدول – 6– تكلفة إنتاج البرميل النفطي للشركات النفطية الأجنبية للمدة (2011 – 2013)

الحقل	السنة	التكاليف البترولية (مليون دولار)	الانتاج السنوي (مليون برميل)	تكلفة انتاج البرميل(دولار)
حقل الرميلة	2011	2151.399	51.205	42
	2012	2010.209	145.338	14
	2013	2508.25	127.698	20
حقل الزبير	2011	601.799	32.981	18
	2012	632.074	33.677	19
	2013	1714.568	45.352	20
حقل غرب القرنة/1	2011	895.159	24.677	36
	2012	959.159	85.353	11
	2013	1019.837	82.606	12

المصدر: نبيل جعفر عبد الرضا ،مصطفى عبدالله محمد" التأثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة من (2003–2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2015، ص 127

2. إصدار قانون خاص بالنفط والغاز لتحديد سياسة حكومية واضحة لاستغلال هذه الثروة ووضع تدابير حازمة تحد من ظاهرة حرق الغاز التي أخذت تتفاقم خصوصاً بعد عام2005 حيث بلغت كميات الغاز المحروق (14.606)مليون متر^3 لعام 2015 في حين بلغت كمية الإنتاج خلال العام نفسه نحو (23.458) مليون متر^3، هذا يبين أنّ نسبة الحرق إلى الإنتاج بلغت(62.26%)، في حين بلغت الخسائر المالية التقديرية من جراء حرق هذا الغاز ما يقارب(4.646.51)مليون دولار،(أنظر الجدول(7)) والسبب في ذلك يعود إلى ضعف السياسات الحكومية نتيجة التركيز على تصدير النفط الخام واهمال موضوع

التكرير واستثمار الغاز في الصناعة وانتاج الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تعرض منشآت معالجة وتصنيع الغاز الطبيعي الموجود في الوقت الراهن إلى الاهمال وتراجع اعمال الصيانة، حيث تعمل المنشآت الخاصة بالمعالجة والمنشآت الخاصة باستهلاك الغاز في الصناعة بطاقة تشغيلية متدنية بلغت (444) ألف برميل يومياً مقارنةً بالطاقة التصميمية التي بلغت(900) ألف برميل يومياً للعام 2015[27]، فضلاً عن ضعف التشريعات القانونية التي تمنع حرق الغاز التي منها قانون (229)لسنة1970 الذي صدر قبل تأميم النفط العراقي من أجل الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية، وقانون (84) لسنة 1985الذي صدر بعد(12) سنة من التأميم[28] الذي كان مخيباً بخصوص هذه المشكلة، وبهذا فإنّ أي قانون يصدر مستقبلاً يجب أنّ يضم مادة تمنع حرق الغاز وهدره .

جدول–7– كميات الغاز المحروقة للمدة (2003 – 2015) والخسائر المالية المقدرة الناجمة عنها ومعدل نسب الحرق للغاز

السنة	كمية الانتاج (مليون متر مكعب) (1)	كمية الغاز المحروقة (مليون متر مكعب) (2)	ما يعادله برميل نفط مكافئ(مليون برميل)(3)	سعر البرميل النفطي$ (4)	الخسائر المالية المترتبة من حرق الغاز (مليون دولار) (5)	نسبة الحرق الى الانتاج % (6)
2003	9550	7140	45.89	28.2	1294.01	74.76
2004	10500	8000	51.41	36	1850.9	76.19
2005	11350	7900	50.77	50.6	2569.023	69.60
2006	11900	6600	42.42	61	2587.404	55.46
2007	13596	6621	42.55	69.1	2940.303	48.70
2008	14781	6005	38.59	94.4	3643.136	40.63
2009	16578	6984	44.88	61	2737.943	42.13
2010	16885	7575	48.68	77.4	3768.027	44.86
2011	18691	9612	61.77	107.5	6640.681	51.43
2012	20496	11975	76.96	109.5	8427.137	58.43
2013	21390	12432	79.90	105.9	8461.111	58.12
2014	21853	12871	82.72	96.2	7957.521	58.90
2015	23458	14606	93.87	49.5	4646.51	62.26

المصدر: – العمود(1) و(2) سنوات متفرقة وصفحات متفرقة من OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria

– العمود (6,5.4,3) من عمل الباحث

– تم تحويل الوحدات من متر ^{3} الى برميل نفط مكافئ حيث ان:(1) برميل من النفط الخام يكافئ(151.6) متر^3 من الغاز الطبيعي

3. إعادة صياغة استراتيجية الطاقة الوطنية (2012 – 2030) التي انطلقت في حزيران 2013، ووضع خطة خمسية تلائم إمكانية العراق والطلب العالمي على النفط، التي كان الهدف الرئيسي للعراق في ضوء هذه الاستراتيجية هو ضمان تطوير الحقول النفطية وفق ثلاثة سيناريوهات لإنتاج النفط الخام، الأول هو رفع الإنتاج نحو(13)مليون برميل يومياً بحلول عام2017 ويستمر حتى عام2023، والثاني هو الإنتاج المتوسط بحدود(9) مليون برميل يومياً عام2020 ويستمر حتى عام2030، والثالث الإنتاج المنخفض بحدود(6) مليون برميل يومياً عام2025 ويستمر حتى عام2035، بالتالي فإنّ رفع الإنتاج وبحدود هذه السيناريوهات الثلاث التي أعدت هو أمراً في غاية الصعوبة في ضوء الكثير من عوائق الإنتاج الحالية التي يمكنها أنّ تقيد التصدير من الحقول الجنوبية الأساسية ومن ثم الإنتاج والمتمثلة بتحديات البنية

التحتية المتقادمة والمعدات التي مازالت لغاية يومنا هذا تعاني من قلة الصيانة وعدم ملائمة بعضها للسعة والتي يفتقر بعضها إلى روابط لاستيعاب الإنتاج من الحقول الجديدة، فضلاً عن مرافق التخزين ومحطات الضخ التي تعتبر حلقة الوصل بين الحقول ومستودعات التصدير الرئيسية في الفاو وطاقة الضخ ومرافق التصدير البحرية لتحميل ناقلات النفط[29]، بالإضافة إلى ذلك إنّ إنتاج هكذا كميات كبيرة من النفط الخام هي هدر لهذا المورد الناضب والتجاوز على حقوق الأجيال اللاحقة من هذا المورد وكما في الجدول(8).

جدول-8-

نضوب النفط الخام العراقي في ظل الاحتياطيات المؤكدة على أساس الإنتاج الحالي والإنتاج المتوقع وفق السيناريوهات الثلاث لاستراتيجية الطاقة ابتدأ من عام 2015

السنوات	الانتاج الحالي (3.5) م. ب.ي 12.600.000.000	انتاج (6) م. ب. ي 21.600.000.000	انتاج (9) م. ب. ي 32.400.000.000	انتاج(13) م .ب. ي 46.800.000.000
2015	142.500.000.000	142.500.000.000	142.500.000.001	142.500.000.002
2025	129.900.000.000	120.900.000.000	110.100.000.000	95.700.000.000
2035	117.300.000.000	99.300.000.000	77.700.000.000	48.900.000.000
2045	104.700.000.000	77.700.000.000	45.300.000.000	21.000.000.000
2055	92.100.000.000	56.100.000.000	12.900.000.000	(44.700.000.000)
2065	79.500.000.000	34.500.000.000	(19.50.000.000)	
2075	66.900.000.000	12.900.000.000		
2085	54.300.000.000	(8.700.000.000)		
2095	41.700.000.000			
2105	29.100.000.000			
2115	16.500.000.000			
2125	3.900.000.000			
2135	(8.700.000.000)			

الجدول من اعداد الباحث من خلال احتساب الناتج السنوي(3.7* 30يوم* 12شهر*10 سنة) وبعدها تم طرح الناتج من الاحتياطي النفطي المؤكد المذكور لكل 10 سنة

- الاقواس تعني اشارة سالبة اي سنوات نضوب النفط الخام العراقي.

4. العمل على اكتشاف احتياطيات نفطية وغازية جديدة من أجل تعويض النفط والغاز المنتج، إذ أنّ احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي المؤكد لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال المدة(2003 – 2015) وهو ما يوضحه الجدول(9)، إذ بلغ احتياطي العراق المؤكد من الغاز الطبيعي(3.170)مليارات متر مكعب عام2003، ثم انخفض الاحتياطي الى(3.158) مليارات متر مكعب عام2010 وبمعدل نمو سالب بلغ (0.38) واستمر تقدير احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد بهذا المقدار (3.158) مليارات متر مكعب حتى عام2015، والسبب في ذلك يعود إلى احتلال العراق عام2003 وما أعقبها من تدهور سياسي وأمني، على الرغم من امتلاكهِ احتياطيات غازية غير مؤكدة تقدر بأضعاف الاحتياطي المؤكد والتي تقدر بنحو (275 – 300) ترليون قدم مكعب[30].

جدول –9–

احتياطي الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2003 – 2015) (مليار متر مكعب)

السنوات	احتياطي الغاز الطبيعي (1)	احتياطي الأوبك (2)	احتياطي العالم (3)	نسبة العراق الى الأوبك %(4)	نسبة العراق الى العالم %(5)	معدل النمو السنوي(6)
2003	3.170	86.497	174.974	3.66	1.81	~
2004	3.170	86.75	175.256	3.65	1.81	0
2005	3.170	86.659	176.156	3.66	1.80	0
2006	3.170	86.747	176.333	3.65	1.80	0
2007	3.170	88.499	179.446	3.58	1.77	0
2008	3.170	90.29	182.112	3.51	1.74	0
2009	3.170	90.634	189.082	3.50	1.68	0
2010	3.158	94.275	193.385	3.35	1.63	-0.38
2011	3.158	94.928	196.657	3.33	1.61	0
2012	3.158	95.132	201.079	3.32	1.57	0
2013	3.158	95.034	200.363	3.32	1.58	0
2014	3.158	98.181	202.610	3.22	1.56	0
2015	3.158	97.509	201.966	3.24	1.56	0

المصدر : – OPEC Annul statistical Bulletin, 2016, p100 – احتسبت الأعمدة(6,5,4) من قبل الباحث

5.التركيز على ضرورة الحد من التلوث البيئي الذي يمثل أكبر مشكلة تواجه الحياة في المدن النفطية، إذ يلاحظ من الجدول(10) أن سبعة مصافي من مجموع المصافي العراقية البالغة(15) مصفاة هي غير مطابقة للشروط البيئية، بالتالي ينبغي السيطرة على المياه الملوثة المتأتية من العمليات النفطية ومصافي التكرير وعدم السماح لها بالوصول إلى المياه العذبة وذلك بإدخال التقنيات الحديثة.

جدول –10 –

أهم المصافي العراقية وجهة التصريف لمياه الصرف الصناعي

اسم المصفى	التصريف إلى مصدر مائي	التصريف الى حفر أو برك	المطابقة للمواصفات البيئية	التصريف الى اراضٍ مجاورة
مصافي بيجي(صلاح الدين2,1 ، الشمال، الدهون)	نهر دجلة	~	~	بعضها تصرف الى قرية البو جواري
مصفى الدورة	نهر دجلة	~	مطابق	~
مصفى الكسك	~	يتم التصريف الى برك نظامية خارج المصفى	مطابق	~
مصفى الشعيبة	خور الزبير	~	~	~
مصفى القيارة	نهر دجلة بعد مروره في أراض زراعية	~	غير مطابق	~
مصفى حديثة	~	يتم تصريف الى حفر خارج المصفى وأحياناً يتم تدويرها	غير مطابق	~
مصفى كركوك	~	يتم التصريف الى وادي النفط خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى الديوانية	~	يتم التصريف الى برك نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى ميسان	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى السماوة	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى الناصرية	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~

المصدر: احسان عبد الأمير جاسم وأخرون،" تقرير حالة البيئة في العراق 2012"، وزارة البيئة، العراق، 2012، ص(205–206)

6.إنشاء صندوق الاستقرار (*Stabilization Funds*) لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه، يتم ادارة امواله من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية تستخدم أمواله عند حصول تدني حاد في أسعار النفط الخام المسبب لانخفاض الإيرادات الحكومية العامة للدولة فضلاً عن استخدامه في التأثير في أسعار النفط في السوق الدولية من خلال تخفيض كميات النفط المصدرة عند انخفاض الأسعار.

7. محاربة الفساد الإداري والهدر المالي المستشري في القطاع النفطي الذي تديره المافيات المرتبطة ببعض الشخصيات الحكومية، حيث ما أعلنتهُ وزارة النفط العراقية عن الخسائر الناجمة من الاهمال والهدر وسوء الادارة في عمليات النفط والتي قدرت بـ(14.5) مليار دولار للمدة(2011 – 2014)[31].

8. إعادة اعمار شاملة للمصافي العراقية والعمل على تحسين المشتقات النفطية، وإعادة النظر بمنظومة وحدات التصفية الصغيرة الحجم المنتشرة في العراق، فضلاً عن اقامة المصافي ذات طاقة إنتاجية كبيرة أسوةً بما معمول به في البلدان المجاورة لزيادة القيمة المضافة في الثروة النفطية وتقليل الهدر في العوائد المالية.

ثانياً: متطلبات تطوير القطاع الزراعي

إنّ وضع خطة عصرية شاملة مع أساس تنظيمي سليم لمعالجة المشكلات الرئيسة التي تخص الاقتصاد الزراعي في العراق سوف يخلق الظروف الموضوعية لأن يلعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في عملية التنمية للاقتصاد العراقي، فبدون وجود أساس تنظيمي صائب يدير مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بصورة خاصة سوف تصبح المشروعات الاقتصادية غير قادرة على استيعاب أهداف السياسة الزراعية، اذ أنّ تدني كفاءة الإنتاج فضلاً عن التفاوت بين الانفاق وبين التخصيصات ينعكس سلباً على عدم تحقيق أهداف الخطة الوطنية التنموية وتفاقم الفجوة بين الأهداف المخططة وبين ما يتم تحقيقه على أرض الواقع، وكما لوحظ في الموازنة العامة للدولة للعام2013 أنّ الاستثمارات في القطاع الزراعي لم تشكل إلا نسبة(2.4%) من الاستثمارات الإجمالية قياساً بما هو محدد في البرنامج الاستثماري للخطة الوطنية(2010-2014)الذي خصص مبلغ(11.115.000)مليار دينار أي ما يعادل (9.5%) خلال سنوات الخطة[32]، بالتالي لم تكن وتائر التنمية متناسبة مع الامكانيات التي توافرت للقطاع الزراعي. ومن أجل معالجة هذا الوضع الذي يعاني منه هذا القطاع الزراعي يتطلب إعادة النظر وبشكل جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع وتطبيق السياسات والإجراءات التي تغير توجهاته بالشكل الذي يستطيع من خلاله زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جانب وتنويع الهيكل الاقتصادي من جانب أخر، فضلاً عن إيجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة العامة للدولة، وهنا ينبغي أنّ نتطرق إلى بعض أهم المتطلبات للتنمية الزراعية والتي يمكن أنّ تساعد في صياغة خطة للتنمية الزراعية المطلوبة:

1. العمل على استغلال مساحات من الأراضي الزراعية نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً والتي لا تتجاوز (27%)[33]من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية أو الشركات العالمية من خلال استغلال النسبة الأكبر من مناطق الأهوار المجففة لزراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كـ(الحنطة، الشعير، الشلب).

2. الاهتمام بقطاع الري، وذلك من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية مع البلدان المجاورة كإيران وتركيا كون معظم مصادر العراق المائية تأتي من خارج حدوده الإقليمية من نهر دجلة وروافده والفرات من خلال المطالبة بالاتفاقيات الدولية لتقاسم المياه للحفاظ على حقوق العراق المكتسبة في مياه الأنهار وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين والاتفاقيات الدولية، إذ لدينا(90)رافداً ومنبعاً ونهراً ووادياً ينبع من الجاره أيران التي حولت جميع هذه المنابع إلى أراضيها، أما تركيا فلديها مشروع الكاب الذي يتكون من(23) سداً عملاقاً شيدت بدعم من الاتحاد الأوربي(النمسا، المانيا) والذي سوف ينتهي العمل منه عام2022، وهناك مشروع كبير بناء سد يبنى على نهر دجلة ويبعد عن الحدود العراقية السورية بأكثر من(100) كم وهو سد(اليسو) المدعوم من الاتحاد الأوربي وإنّ انجاز هذا السد سيحول نهر دجلة إلى مبزل نفايات للدولة التركية[34]، لذلك يتطلب اتباع أسوب علمي من خلال إدخال التقانات الحديثة بالري كالري بالرش والتنقيط من أجل التقليل من الاستهلاك المائي الزراعي كونه أحد الأسباب الاقتصادية والفنية الداخلية لما هو موجود من أزمة مياه هو نظم الري التقليدية[35] $(Sur\ Face\ Irrigation)$ أي غمر الارض بالمياه بكميات كبيرة لبلل القطاع الأرضي الذي يشغله المجموع الجذري، والذي تصل فيه الضائعات المائية بنحو(23172)مليون م3 سنوياً، بالتالي فأن المساحات المروية بهذا النظام تفوق المساحات المروية بنظم أخرى، اضافةً إلى ذلك يجب الاهتمام بموضوع إقامة السدود لتنظيم انسيابية المياه في الأنهار والاستمرار في صيانة السدود المقامة.

3. تطوير المشاريع التي تهدف إلى النهوض بواقع زراعة النخيل وإنتاج التمور، نتيجة التذبذب الحاصل بواقع هذه الزراعة خلال مدة الدراسة فبعد أنّ كان إنتاج التمور قد بلغ(86.839) ألف طن عام2003 شهد تراجعاً كبيراً خلال الأعوام اللاحقة خصوصاً عام2005 إذ بلغ(40.403)الف طن وهذا ناتج لأسباب عديدة منها، إهمال بساتين النخيل نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمة فيها، عدم إجراء عمليات المكافحة للآفات التي تصيب النخيل، فضلاً عن الأثار السلبية للحروب والزحف العمراني، بالتالي يتطلب الاهتمام بهذه الزراعة من خلال الادارة الصحيحة للتربة والمياه واستخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة التي تسهم في زيادة إنتاج وإنتاجية النخيل في البلد[36].

4.العمل على تطوير الإنتاج الزراعي باستخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة المواكبة للتطورات التي تحصل في العالم من مكائن والآلات وبذور محسنة وأسمدة كيمياوية، حيث توجد فجوة كبيرة بين العراق وبين

البلدان المتطورة في هذا المجال، فعندما نقارن العراق مع البلدان المتقدمة في مجال استخدام الجرارات نجد العراق يستخدم جرار واحد لكل(151) دونم من الأراضي لعام2010 مثلاً بينما في البلدان المتقدمة يستخدم جرار واحد لكل(50)دونم، أما في مجال الحاصدات يستخدم العراق حاصدة واحدة لكل(2090) دونم، بينما في البلدان المتقدمة يستخدم حاصدة واحدة لكل(500) دونم[37]، أما فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيمياوية فأن العراق يعاني فجوة في إنتاج هذه الأسمدة واستهلاكها، حيث إنّ احتياج العراق لهذه الاسمدة هو (1.5) مليون طن سنوياً، بينما الإنتاج الداخلي لا يغطي إلا نسبة(5.5%)[38].

5. تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية ثابتة لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة الأجنبية والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الإنتاج المحلي كما هو معمول به في بعض الدول المجاورة. فضلاً عن فرض شروط ومواصفات صحية على المنافذ الحدودية ووضع رسوم كمركية مدروسة أو رسوم إغراق على المادة المستوردة.

6. زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من حيث حجم التخصيصات الاستثمارية من أجل رفع طاقته الإنتاجية بشقيه النباتي والحيواني، إذ ما نلاحظه محدودية هذه التخصيصات، حيث بلغت نحو(1059) مليار دينار عام2008 وبنسبة بلغت(3,4%)من التخصيصات الاستثمارية و(1.2%)من الموازنة العامة للدولة، في حين أنها ارتفعت إلى(1683)مليار دينار عام2011 وبنسبة بلغت(5,6%)من التخصيصات الاستثمارية و(1,7%)من الموازنة العامة، لكنها بعد ذلك انخفضت إلى(4,1%) من التخصيصات الاستثمارية و(1,2%)من الموازنة العامة عام2015[39].بالتالي فمن الواضح أنّ هذه النسب منخفضة في مجال الاستصلاح الزراعي، لذا يتعين إعادة النظر في حجم هذه التخصيصات الاستثمارية من أجل بلوغ الأهداف المرسومة في خطط التنمية الوطنية.

7. إتباع سياسة تمويلية تهدف إلى اقراض المنتجين الزراعيين لإقامة المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع بوصفها بدائل للنفط الخام ويتم ذلك من خلال اقامة المصارف الزراعية في المناطق الريفية من أجل تحفيز المزارعين وتسهيل حصولهم على قروض بشرط أنّ تستغل هذه القروض نحو تطوير الإنتاج الزراعي مع الزام الفلاحين بتقديم الضمانات بشروط قانونية ملزمة، وأنّ يتسم النظام المصرفي بالمرونة ليتلاءم مع متطلبات المستثمرين، شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين تشجيعاً لهم ودعماً للإنتاج الزراعي، بيع البذور المحسنة ودعمها، دعم أسعار المنتج الزراعي، بيع الأسمدة بأسعار منخفضة.على الرغم من أنّ سياسة الدعم تُعّد تدخلاً في قوى السوق لكن يتطلب الأمر أنّ يكون هناك تدخل حكومي نتيجةً لضعف الامكانات المادية والمالية للمزارع العراقي، فضلاً أنّ متطلبات النهوض بواقع هذا القطاع تفوق إمكانات المزارع، اضافةً إلى نقص الخبرات الفنية والادارية نتيجةً لما مر به البلد من تتابع الحروب

وعمليات العنف السياسي والإرهاب، وللعلم أنّ اليابان تتبنى مسالة الدعم للقطاع الزراعي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

8. مكافحة ظاهرة التصحر، التي انعكست بصورة سلبية على واقع البيئة العراقية وأثرت بصورة مباشرة على حياة المواطن العراقي وكذلك على جميع النواحي الطبيعية والبيئية نتيجةً لمجموعة من الأسباب منها الطبيعية فضلاً عن الأنشطة البشرية، بالتالي فأن ارتفاع مساحات الأراضي المتأثرة بالتصحر والتملح بحاجة إلى رسم السياسات الكفيلة بإيقاف هذه الظاهرة من خلال نشر الأحزمة الخضراء في المناطق المتصحرة المحيطة بالمدن واستغلالها بزراعة اصناف النباتات المثمرة التي تتحمل الظروف المناخية واستغلال المياه الجوفية والمياه المعالجة في هذا المجال.

9. تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية من طرق ومواصلات وكهرباء ومشاريع ري وبزل وخزانات وإيصال الماء الصالح للشرب، وتطهير وتبطين الأنهار والجداول لضمان وصول الحصص المائية المناسبة[40].

ثالثاً: متطلبات التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي

لقد واجه القطاع الصناعي في العراق ظروفاً غير طبيعية نتيجة الاحتلال الامريكي وما ترتب عليه من أثار أدت إلى تشوه وتخلف قطاع الصناعة فضلاً عن التقادم التكنولوجي لوسائل الإنتاج عن التقنيات الحديثة التي أدت إلى تدني نسبة مساهمته في تكوين(GDP) ومساهمته في التوظيف والتشغيل، بالتالي لم يسهم بأي دور إيجابي في عملية التنمية الشاملة ومعالجة حالة الاختلالات الهيكلية والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ومن أجل معالجة هذا التدهور الذي يعاني منه هذا القطاع الصناعي يتطلب إعادة النظر وبشكل جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع من خلال تطبيق السياسات والإجراءات التي تغير توجيهاته بالشكل الذي يمكنه من زيادة نسبة مساهمته في تكوين(GDP) من جانب وتنويع الهيكل الاقتصادي من جانب أخر من خلال ما يأتي:

1. تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأمد القصير لما لها من دور لا يستهان به في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال جوانب عديده أهمها[41]: المساهمة في تكوين(GDP)، ذات طبيعة تنافسية لما لها من حرية الدخول والخروج من وإلى النشاط الاقتصادي، تسهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن توجيهها نحو الاستهلاك وهذا ينعكس في زيادة حجم المدخرات نتيجة وجود العلاقة الطردية بين الاستثمار والادخار، استخدامها للمداخيل المحلية المتوفرة في البلد، تتناسب مع إمكانيات الأسواق المحلية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المنشودة مما يتطلب العمل على: إعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمؤسسات والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل، تطوير القدرات البشرية والمهارات والافكار اللازمة

للقياديين لإدارة عملية التصنيع والتحول باتجاه اقتصاد السوق، وتطوير وتحديث النظام المصرفي من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال إقراض وتمويل مشاريع القطاع الخاص، وبناء محطات كهربائية بالقرب من المجمعات الصناعية لضمان استمرارية عملها، وخلق تكامل ما بين الصناعات سواء الكبيرة أم المتوسطة أو الصغيرة من خلال رفد الصناعة بكل ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج الضرورية.

2.التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والمشاركات مع الشركات العالمية مباشرة ، من أجل نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، فضلاً عن زيادة(GDP) وسد حاجة جزء كبير من حاجة السوق المحلي، والبدء بتحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة من خلال إعادة هيكلة الشركات المملوكة من قبل القطاع العام وبما يؤدي إلى زيادة عمليات الاستثمار الأجنبي والمحلي في الصناعة الوطنية، والجدول رقم(11) يبين الشراكات المتحققة في وزارة الصناعة والمعادن والتي مازالت لحد الأن مقتصرة على صناعات معينة دون الأخرى والتي تشمل (الإسمنت، الأدوية، الأسمدة ، الحديد والصلب) .

جدول -11- الشراكة المتحققة مع الشركات الأجنبية

المعمل/الشركة	الشراكة مع	تاريخ توقيع العقد	الشركة الساندة
سمنت القائم/ السمنت العراقية	شركة الميسرة للتجارة الاردنية	2008	لا يوجد
سمنت كربلاء/ السمنت الجنوبية	شركة كربلاء لصناعة الاسمنت المحدودة	2010	شركة لافارج الفرنسية
سمنت كبيسة/ السمنت العراقية	الشركة الرائدة	2009	شركة ماروبيني وكاواساكي اليابانيتين
سمنت الفلوجة/ السمنت العراقية	شركة التيم	2009	لا يوجد
سمنت سنجار/ السمنت الشمالية	شركة فاميلي التركية	2010	شركة فاميلي التركية
اسمدة بيجي/ الاسمدة الشمالية	الشركة الاولى العالمية	2009	شركة ماروبيني KBR
معامل الحديد والصلب	شركة UB holding التركية	2012	شركة ماكينة التركية
معامل ادوية نينوى	شركة غياث منير سختيان القابضة	2012	شركة تبوك السعودية
سمنت بابل/ السمنت الجنوبية	شركة اتا التركية بالتضامن مع شركة المنة العراقية	2013	شركة اوربين التركية
سمنت المثنى/ السمنت الجنوبية	شركة اسك المصرية	2013	شركة اسك المصرية

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، خطة اصلاح الشركات العامة ، 2013، ص 24

3. إعداد مسودات القوانين التي تسهم في تكوين بيئة استثمارية مناسبة سواء كان المحلي منها أم الاستثمار الأجنبي وكذلك وضع قوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة.

4.إعفاء المواد الأولية والمكائن والآلات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الكمركية، فضلاً عن توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية، وإعطاء الأولوية في مشتريات الادارة الحكومية لمنتجات الصناعة الوطنية.

5. اصدار قانون لمكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويضية، لما لهذا القانون من ضرورة خاصة للصناعات التحويلية كونه الوسيلة التي سوف تحقق حماية الشركات الوطنية ضد الإغراق ، خصوصا

في ظل توجهات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تهدف إلى الحد من الحماية التقليدية التي كانت تستخدمها في الدول في السابق.

6.اعتماد الدراسات الاستشارية المعدة من قبل الشركات الدولية في أعداد سياسات الشركات العامة، وتطوير قدرات الشركات العامة الاستراتيجية التي تواجه صعوبات جمة في الأسواق المحلية والدولية من أجل تنمية وتطوير قدراتها التسويقية والتكنولوجية ومواردها البشرية في استقطاب شركات رصينة، وتحديد الأولويات للمشاريع المطلوبة وإعداد سياسات نموها واستدامة عملها المتوسط[42].

7. إعادة النظر في نظام الحوافز والاجور والعمل على ربط نظام الأجر بالإنتاج نوعاً وكماً من أجل تشجيع العاملين على الأداء والاستخدام الجيد للموارد.

8. تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد اجراء دراسة شاملة للإمكانات البشرية والمادية المتوفرة فيها.

3-1-2: تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني

لقد تخطت السياحة بمفهومها المعاصر كونها سفر وفعاليات ترويجية إلى نوع من الصناعة (Industry) لها مقوماتها كباقي الصناعات من المادة الخام ورأس المال والسوق والعمل والنقل. حيث تمتاز صناعة السياحة في العراق بميزة تنافسية ديناميكية نظراً لما يمتلكه البلد من ثروات سياحية متنوعة منها تراثية وأثرية والتي قدرت بنحو(10000)[43] موقع أثري في مختلف مواقع العراق، ومنها دينية حيث يعتبر هذا النوع من السياحة في العراق من الموارد الاقتصادية المهمة بعد النفط، حيث يمتلك العراق ما يقارب(60) موقعا دينياً بين مرقد ومسجد أو مكان مقدس، ومنها مقومات طبيعية تتمثل بالجبال والمناخ المعتدل ووجود الشلالات في المناطق الشمالية، والبساتين على نهري دجلة والفرات والأهوار في المناطق الوسطى والجنوبية والتي تقدر مساحتها الكلية بنحو(9669) كم^2[44]، والمؤسف أنّ هذه الثروات لم تترجم بصورة صحيحة إلى الإنجازات الممكنة فيما لو تم استغلالها ضمن برنامج عمل متكامل من خلال استراتيجية وطنية لتنمية وتطوير السياحة العراقية.

جدول – 12– صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة في العراق للمدة (2003 – 2015) (مليون دينار)

السنوات	مجموع الايرادات (مليون دينار) (1)	مجموع المصاريف (مليون دينار) (2)	صافي المكاسب المتحققة (1–2)	معدا النمو السنوي لصافي المكاسب المتحققة%
2003	80363	6460	73903	~
2004	46655	13879	32776	-55.65
2005	34224	13049	21175	-35.39
2006	48740	10514	38226	80.52
2007	63768	11744	52024	36.10
2009	119035	23446	95589	83.74
2010	144854	30172	114682	19.97
2011	176273	53471	122802	7.08
2012	211492	64943	146549	19.34
2013	261392	69390	192002	31.02
2015	417199	99975	317224	65.22
المجموع	1603995	397043	1206952	

المصدر: – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015، مصدر سابق ،ص 6

– صافي المكاسب احتسبت من قبل الباحث ، السنوات (2008) و (2014) غير متوفرة في بيانات وزارة التخطيط العراقية.

فمن خلال بيانات الجدول (12) يتبين لنا صافي المكاسب المُتحققة في السياحة العراقية وخاصةً الدينية الذي عمد الباحث في احتسابها من خلال التعرف على إيرادات الفنادق ومصروفاتها للمدة (2003 – 2015) والذي يتضح أنّ إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة الدراسة بلغت(1.603.995)مليار دينار في حين بلغت المصاريف لنفس المدة (397.043)مليون دينار، مشكلة بذلك وللمدة ذاتها مكاسب سياحية بلغت(1.206.952)مليار دينار، مما يوضح أهمية هذه الصناعة في زيادة مصادر الدخل الوطني وتغيير مسار الاقتصاد العراقي الذي من شأنه أنّ يؤدي الى تحقيق عملية التنويع الاقتصادي، لذلك تبرز الحاجة في الوقت الراهن إلى وضع استراتيجية تعتمد على ما يأتي:

1. التركيز على السياحة الدينية كمرحلة أولى من مراحل تطوير صناعة السياحة في العراق، نظراً لوجود الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة والمتمثل في زيارة العتبات المقدسة، فضلاً عن انخفاض النفقات لتشجيع هكذا نوع من السياحة كون الطلب هو أصلاً موجود وبشكل متزايد لاسيما بعد إنّ أصبح البلد يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية. وهذا يتطلب الآتي: توسعة العتبات المقدسة بما يتناسب مع الأعداد الكبيرة للزائرين، ومحاولة الاستفادة من تجارب بعض البلدان في هذا المجال، والاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها وفقاً للمعايير، فضلاً عن تشييد بنية تحتية متطورة لاسيما في مجالات شبكات النقل الداخلي والخارجي، وتوفير الطاقة الكهربائية بما يتناسب مع الأعداد المتوقعة للوافدين، وتطوير شبكات الماء بالشكل الذي يتناسب مع حاجات السياحة الدينية. وكذلك اقامة مكاتب متخصصة لتفعيل هذا النشاط أسوةً بما هو موجود في بلدان العالم الأخرى والتركيز أكثر على البلدان التي توجد فيها نسبة مرتفعة من الراغبين لزيارة المراقد المقدسة، فضلاً عن تسهيل إجراءات الدخول إلى البلد من خلال اتباع أساليب حديثة ومريحة للوافدين خصوصاً في مكاتب السفر الحدودية.

2. زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي في العراق من خلال الآتي: توسيع دور الدولة الداعم لهذا القطاع السياحي من خلال زيادة التخصيصات المالية لبناء المشاريع والبنى التحتية، وتوفير البيئة المناخية الجاذبة للاستثمار السياحي سواء كانت محلية أو عربية أو اجنبية، كذلك تفعيل دور الادارة المحلية في جميع محافظات القطر في عملية ادارة واستخدام الأراضي والبنى التحتية، و العمل على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقيات لشراكات بين القطاعين الخاص والعام مع الحكومة في المشاريع السياحية.

3. أنّ تكون خـطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجـزأ من الخطـة المركزية للدولة للتنمية الاقتصـــادية.

4. نشر الوعي السياحي من خلال: تكثيف البرامج التوعوية عن طريق النشرات الإرشادية حول الوعي السياحي وتوجيه برامج إعلامية خاصة بالمعالم السياحية الداخلية والاهتمام بالمواقع والمعالم التاريخية، فضلاً عن تشجيع التدابير المحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية.

5. إعادة تنمية وتطوير الأهوار لما تحتويه هذه المناطق من حياة طبيعية من أسماك وطيور ونباتات طبيعية ومناظر جميلة وخلابة ولما تتمتع به من مقومات ثقافية وحضارية تعود جذورها إلى(2750 – 3000) ق.م وقد قامت فيها مدن عدة منها سومر واور على بعد(18)كم غرب الناصرية،وأريدو التي تبعد(40)كم عن مدينة الناصرية، وفيها من الأثار الباقية(الزقورة الحمراء)[45]، ومن أجل خلق وتنمية هذه المناطق ينبغي الأخذ بعدة اعتبارات منها إقامة مشاريع سياحية تتناسب وبيئة المنطقة لضمان إمكانية مساهمة السكان المحليين فيها وتوفير فرص عمل لهم ورفع مستواهم المعيشي والتي من الممكن أنّ تصبح منطقة الأهوار من المناطق المهمة لممارسة النشاط السياحي خصوصاً إذا تم توفير منتجعات سياحية وفنادق داخل هذه المناطق أو بالقرب منها وانشائها بالاعتماد على المواد الأولية المتوفرة فيها، فضلاً عن اقامة الدور السياحية ومراكز الاستراحة والمضايف بشكل قرى سياحية متكاملة الخدمات، وتطوير الخدمات السياحية المختلفة كالبنى التحتية، واقامة مراسي للزوارق لكافة المستلزمات الادارية والفنية، وإقامة الأسواق والمحلات التجارية لتوفير السلع الأساسية والكمالية، واقامة المتاحف المتخصصة التي تبين طبيعة الحياة البرية والحيوانية والنباتية، والاهتمام بالممرات المائية لتشكيل طرق النقل والاستفادة منها في الجولات السياحية، فضلاً عن أصدار قوانين لحماية بيئة المنطقة والمجتمعات المحلية والسكان.

6. خصخصة المرافق السياحية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع السياحة العراقية بوصفها وسيلة فاعلة في رفـع كفاءة الاداء وتـحقيق مستوى من التنمـية.

7. ضرورة الاتفاق مع شركات دولية متخصصة لصيانة المعالم السياحية المهددة بالزوال كما في ملوية سامراء والمدائن وما تم تدميره في مدينة الموصل.

3-3:تفعيل دور القطاع الخاص في ظل سياسة الخصخصة

بدايةً لابد من الإشارة بهذا الصدد أنّ تجربة الخصخصة التي خاضها الاقتصاد العراقي في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم لم تسهم في تحقيق النتائج الإيجابية المطلوبة على مستوى الأداء الاقتصادي وتدنية العجز المالي والتضخم، كونها لم تكن جدية على أسس اقتصادية صحيحة، فضلاً عن قيام الحكومة العراقية بإصدارها قوانين وقرارات لخصخصة الكثير من المشروعات العامة دون دراسة مسبقة من أجل التحضير والتهيئة لتطبيق تلك الإجراءات. فالمشروعات التي بيعت إلى القطاع الخاص تم بيعها بأقل من كلفتها الحقيقية إلى أشخاص لا تدرك أصلاً أنها أقدمت على شراء أصول مالية فائقة الأهمية للاقتصاد الوطني [46]. أما في اذار مايس عام2003 الذي يمكن اعتبار هذا التاريخ هو البداية الحقيقية لفترة التحول في العراق إلى تغيير نظامه السياسي حيث تعالت العديد من الأصوات من أجل المطالبة بتطبيق الخصخصة في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع النفطي كخطوة أولى في طريق الإصلاح، حيث أصدرت سلطة الائتلاف المؤقت بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر) قراراً بضرورة التحول نحو اقتصاد السوق وتنشيط دور القطاع الخاص بناء على دراسة أعدت من قبل المراكز البحثية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية منها مؤسسة(*American Enter prise institute*)و(*Herltage – Foundation*) التي أوصت بخصخصة القطاع العام وتحويل(192) شركة عامة إلى القطاع الخاص وتحت إشراف الشركة المتخصصة في تنمية وتطوير القطاع الخاص($T.P\ W00ds\ corporation$)، وفي تموز 2004 تم تشكيل (هيئة الخصخصة) من قبل مجلس الوزراء العراقي[47]، والتي قامت بوضع خطة عمل من أجل تعزيز دور القطاع الخاص ضمن استراتيجية التنمية نحو اقتصاد السوق، إلا انهُ وبالرغم من الدعوات التي تعزز دور القطاع الخاص نجد النسب المتواضعة جداً لمساهمة هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت والتي تجعلنا نقف طويلاً أمام افتراضات الخطط الوطنية التي أعدت خلال مدة الدراسة والخاصة بمسؤولية القطاع الخاص، في حين نُلاحظ ارتفاع نسب إسهام القطاع العام في تكوين راس المال الثابت التي شكلت أكثر من(90%) في أغلب سنوات الدراسة وهذا ما بينته بيانات الجدول(13) نتيجة العديد من المعوقات والتي منها: الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم وتطوير القطاع الخاص، وعدم وجود إطار قانوني مؤسسي وتشريعي يفسح المجال أمام القطاع الخاص كون جميع الأطر القانونية والتنظيمية قد صممت لاقتصاد قائم على التخطيط المركزي، وعدم كفاية وسائل الحصول على التمويل اللازم للنهوض بواقع هذا القطاع، وجود منافسة غير منصفة من جانب القطاع الحكومي، وغياب التحاور المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص، عدم المعرفة الكافية لديناميكيات السوق الإقليمية والدولية، الافتقار إلى الموارد البشرية الكفؤة لاسيما العمالة الماهرة، والاختلالات الهيكلية في جميع مفاصل القطاعات الاقتصادية، والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية غير المستقرة، وضعف البنية التحتية التي تساعد في تدنية التكاليف الإنتاجية لمشاريع وشركات القطاع الخاص.

جدول –13- المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية للمدة(2003–2014) (مليون دينار)

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت	تكوين راس المال الثابت للقطاع العام	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين راس المال الثابت	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت
2004	2857807	2487718.1	370088.9	%87.05	%12.95
2005	10182362	9743477.1	438885.1	%95.69	%4.31
2006	16911154	16013395	897759	%94.69	%5.31
2007	7530405	6861040	669365	%91.11	%8.89
2008	23240539	22455103	785436	%96.62	%3.38
2009	13471242	12083560	1387682	%89.70	%10.30
2010	26252777	24173486	2079291	%92.08	%7.92
2011	28234993	25723085	2511908	%91.10	%8.90
2012	38139871	33274364	4865507	%87.24	%12.76
2013	55036676	45086546	9950130	%81.92	%18.08
2014	59227769	45697810	13529959	%77.16	%22.84

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجاميع الاحصائية السنوية (2009/2008 ، 2016) الجدول 14/11 – عدم توفر بيانات عام 2015 ضمن المجموعة الاحصائية لعام 2016

في عام 2013 أعدت دراسة من قبل فريق أعادة هيكلة الشركات العامة التابع إلى هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي من أجل دراسة واقع الشركات العامة في العراق، وقد تبين ان هنالك (176) شركة عامة تم دراسة منها(157) شركة، حيث بينت الدراسة إلى وجود(113) شركة خاسرة من إجمالي عدد الشركات العاملة في مختلف الوزارات والتي تقوم الدولة بدعمها من دون تحقيق إيرادات نفقاتها وكما يبينها الجدول رقم(14).

جدول –14– واقع الشركات العامة العراقية لعام 2013

الوزارات	عدد الشركات التي تمت دراستها	عدد العاملين بالالاف	عدد العاملين بالالاف اكبر من 50 عام وخدمتهم اكثر من 15 سنة	الاجراء اليوميين بالالاف	عدد الشركات الرابحة حسب عام 2013	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر معلومات عنها
الصناعة	71	145.4	50.7	0.9	12	...
الكهرباء	24	83	12.5	8.4	0	...
النفط	18	143.6	86.1	9.8	17	...
النقل	10	37	10.3	0.6	7	...
الاعمار والاسكان	8	13.7	3.5	1.7	0	...
التجارة	7	10.5	4.5	0.04	3	...
الزراعة	7	4.3	0.4	0.1	2	...
الدفاع	6	20.5	9.3	0	0	...
الموارد المائية	3	2.8	0.3	0.9	3	...
الاتصالات	3	18.3	4.1	0.02	0	...
المالية	...	...	...	...	...	12
الثقافة	...	...	...	...	...	4
الصحة	...	...	...	...	...	2
التربية	...	...	...	...	...	1
المجموع	157	479.1	181.7	22.46	44	19

المصدر: هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي، فريق اعادة هيكلة الشركات العامة،" اعادة الشركات العامة –الواقع...رؤية نحو الاصلاح " متاح على الرابط الالكتروني:www.akhbaar.org/home/2015

بالتالي سوف تكون الخصخصة هي أحد الحلول المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص العراقي ورفع كفاءته الاقتصادية والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية لشركات القطاع العام التي تعاني العديد من المعوقات سواء كانت ادارية أو البيروقراطية، لذلك يمكن اعادة هيكلة هذه الشركات العامة من خلال

أسلوب (الخصخصة التنظيمية)*التي سوف تسمح بالمنافسة بين القطاعين العام والخاص معاً، والحد من احتكار الشركات العامة، لذا فأن أسلوب القطاع الخاص لإدارة تلك الشركات الخاسرة سوف يكون ملائم جداً كونه يعتمد على مبدأين أساسيين هما(الكلفة والعائد) [48] إنّ التنافس بين الكلفة والعائد أمرُ يدفع رجال الأعمال السعـي لتطوير أداء المشروع وتنويع المنتجات وجعلها أكثر تنافساً، مما سيدفع ذلك إلى تفعيل الاقتصاد العراقي وجعلهٌ أكثر ديناميكية، اذ ينطوي هذا الأسلوب على السماح للقطاع الخاص في ادارة وتشغيل مشاريع القطاع العام كلياً أو جزئياً وهذه العملية لا تعني بالضرورة تحويل ملكية هذه المنشآت إلى القطاع الخاص وإنما تعني تحويل ادارة وتشغيل هذه الشركات العامة إلى ادارة القطاع الخاص لضخامة الأصول وصعوبة بيعها كلاً أو جزءاً إلى القطاع الخاص الذي يعاني من نقص التمويل، بالتالي سوف تتحقق فرصاً أكبر، إذ إنّ الادارة الرشيدة من قبل رجال الأعمال ستوفر حافزاً قوياً لزيادة الكفاءة في هذه الشركات لأنهم من يتحملون تبعات قراراتهم، حيث أنّ الدولة اليوم باتت غير قادرة على إدارة تلك المشاريع التي تبنتها الشركات العامة في مصانعها كونها حتى الساعة لم تقدم بناتج وطني يضاهي ما موجود في البلدان المجاورة على أقل تقدير أو لم يسوق بقدر ما يسوق المستورد في السوق العراقية، ولهذا تحتاج هذه الشركات العامة إلى تحديث والى تكامل افضل مع القطاع الخاص من أجل رفع انتاجها ولتستفيد من فرص الاعمال الجيدة التي تتحقق من خلال تقوية روابطها في الأسواق الإقليمية والدولية. ولكن قبل البدء بعملية التحويل الى القطاع الخاص ينبغي بدايةً تطوير القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة له ثم بعد ذلك تحويل ادارة مشاريع القطاع العام إليه، ويتم ذلك من خلال الآتي:

1.**فـهم القطـاع الخـاص:** من خلال الآتي: إجراء دراسة شاملة للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في جميع المحافظات العراقية، والعمل على تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والجهات المعنية من القطاع الخاص و تقييم المعلومات المتحصلة من الدراسة والمصادر الأخرى، والحث على تطوير قدرات الحكومة والجهات المعنية في هذا القطاع على استخدام المعلومات والتخطيط وتقديم التقارير والمتابعة.

2.**تحسين بيـئة الاعمـال:** ويتم ذلك من خلال الأنشطة التالية: اطلاق التحاور بين الحكومة والقطاع الخاص عند وضع السياسات أو القوانين أو التعليمات التي تخص القطاع الخاص، وإجراء مراجعة وتبسيط للإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص والعمل على ازالة التعقيدات الروتينية المتعلقة به واصدار قوانين جديدة تنصب في مصلحة هذا القطاع، وتوفير الحوافز للاستثمارات الجديدة

* تعد من الطرائق التي يؤيدها المختصون كونها تعيد ترتيب العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تعني قيام الدولة بتحرير الاقتصاد من القوانين والاجراءات التقليدية لإدارة الملكية، من خلال الغاء بعض القيود القانونية التي تفرضها الدولة على القطاع الخاص، ويجيز لهذا القطاع بإنتاج سلع وخدمات كانت حكراً على القطاع العام، من اجل خلق منافسة بين القطاعين.

والابتكارات وتسجيل الاعمال، وتدعيم نظم السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق، العمل على تطوير واقتراح خطط استراتيجية وسياسات حديثة تتوجه نحو المجالات ذات الأسبقية التي تدعم القطاع الخاص.

3. برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتم ذلك من خلال الأنشطة التالية : تكوين صندوق لتوفير رأس مال أولي وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص ترمي لتوسعت أنشطت هذا القطاع والعمل على إقامة مؤسسات جديدة و زيادة القدرة التنافسية وتدعيم الابتكار، إعداد برنامج خاص لإتاحة فرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة للعمل مع الشركات العامة الحكومية، وتطوير المراكز الصناعية والتكنولوجية ومراكز الاعمال التجارية وحاضنات الاعمال وغير ذلك من المبادرات الأخرى المماثلة، إنشاء وحدة متخصصة رامية لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في هذا القطاع، فضلاً عن تنظيم حملة توعية شاملة و تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه وتخطيط الأعمال والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- : الاستنتاجات والتوصيات

4-1 : الاستنتاجات(*Conclusion*)

1. أدى اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على القطاع النفطي إلى ظهور العديد من السلبيات من أبرزها:

- الاختلالات الهيكلية، حيث تبين من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي أنّ ارتفاع مساهمة القطاع النفطي تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مما يشير إلى علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي.
- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي للبلد، حيث هناك خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية، إذ احتلت صادرات النفط الخام العراقي الجزء الأكبر من الصادرات العراقية والتي تجاوزت(99%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال مدة البحث مما جعل الاقتصاد العراقي يعيش حالة اختلال واضحة في ميزانه التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية مما يشير قلق متزايد على المسار المستقبلي للاقتصاد العراقي.

2. أنّ العوائد النفطية غير قادرة بمفردها على إحداث التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظّل التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام خصوصاً في الآونة الاخيرة.
3. ارتفاع تكاليف عقود الخدمة التي أبرمتها الحكومة العراقية مع الشركات الاجنبية ضمن جولات التراخيص النفطية، فضلاً عن ارتفاع الأيدي العاملة الأجنبية في الحقول النفطية العراقية والتي وصلت إلى نسب مرتفعة جداً في أغلب الحقول النفطية.

4. صناعة السياحة في العراق تتمتع بميزة تنافسية (لما يتمتع به البلد من مقومات سياحية فريدة ومتنوعة) إلا انها لحد الان لم تترجم إلى الانجازات الممكنة ضمن خطط التنمية الوطنية التي تناولت القضية بالعموم ولم تدعو إلى السبل التي تعمل ضمن إطار برنامج عمل مشترك بين كل الجهات ذات العلاقة التي تجعل من السياحة خياراً ضرورياً لدعم عملية التنمية الاقتصادية في ظل التحرك إلى اقتصاد السوق الذي تحاول الحكومة أنّ تسلكهُ بعد نيسان عام2003 .
5. أنّ التحديات والمعوقات التي تعترض سياسة الخصخصة في البلد لا تتعلق بسياسة الخصخصة نفسها وانما تكمن في التهيئة الملائمة للاقتصاد العراقي باعتماد العديد من الإجراءات التي يكون لها دور مؤثر في التمهيد للخصخصة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي من أجل الخروج من الوضع الراهن.

4-2: التوصيات (*Recommendations*)

1. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتلاءم مع الموارد والامكانيات المتوفرة لاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فضلاً عن توظيف العوائد المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية.
2. عدم إغفال دور الضرائب في التمويل بوجود العوائد النفطية، بل يجب أن تبقى مصدراً ايرادياً مهماً، لأن هذه العائدات تتأثر بمجموعة من العوامل وأن أي انخفاض حاد فيها يعرض الاقتصاد الوطني للخطر، وهذا ما أكدتهُ ظروف الحرب والحصار الاقتصادي وما نتج عنها فيما بعد من أحداث أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.
3. تطوير عمل الشركات الوطنية العراقية المتعاقدة مع الشركات الأجنبية ضمن عقود جولات التراخيص فيما يخص احتساب الكلف النفطية التي تمت أحالتها وذلك من أجل الوقوف على التكاليف الحقيقية ومنع الشركات الاجنبية من المبالغة فيها.
4. العمل على اقامة صناديق سيادية كصناديق استثمار وصناديق استقرار، لحماية حصة الاجيال اللاحقة من الثروة النفطية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، يأتي رأس مالها من الفوائض المالية في الموازنة العامة للدولة أو تخصيص جزء من العوائد النفطية لتلك الصناديق.
5. إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص و تقديم الدعم له وتنظيم نشاطه وتوسيعه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله، لأجل استقراره وطمأنته لغرض تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب في إقامة مشاريعهم،وجعلهِ شريكاً أساسياً ومهما للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي.

6. تفعيل قانون النفط والغاز وتنظيم العلاقة بين الشركات النفطية العالمية والمصالح الاقتصادية للبلد.
7. الحاجة إلى إجراء مسوحات زراعية وصناعية وخدمية وتعداد سكاني لتوفير المعلومات اللازمة للعملية التخطيطية

قائمة المصادر

[1]مهدي سهر غيلان، " دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق" مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد(5)، العدد(2)، 2007، ص 33

[2] احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي، المجلد (11) ، الاصدار(1 – 2) ،2010،ص 108

[3] حامد عبد الحسين الجبوري،" التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية "، 2016 ، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.qanon302.net/articles

[4]) Mehlum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik. "Institutions and the resource curse." *The economic journal* 116.508 (2006): 1-20..p1

5) Paulo, Francisco Miguel," *Diversification of the Angolan Exports–Challenges and Benefits*", Diss. Universidade Católica Portuguesa Lisbon, 2013.p 5

6) Herzer, Dierk, and D. Nowak-Lehmann. "Export diversification, externalities and growth: Evidence for chile." (2006),p2

[7] ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي" ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2014، ص 8

[8] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا(الاسكوا) "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط " الامم المتحدة ، نيويورك ،2001، ص 12

9) Argy, Victor. "Structural inflation in developing countries." *Oxford Economic Papers* 22.1 (1970): 73-85, p74

[10] حسان خضر، " مؤشرات اداء التجارة الخارجية "، المعهد العربي للتخطيط والتنمية ، الكويت ،2005، ص 10

[11] محمد رفعت المقداد ،" النمو السكاني واثرة في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عام 1960-2004" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ، 2008، ص 344

[12] زاهد قاسم بدن،، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2013)"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة ، 2015، ص 73

[13] نفس المصدر السابق اعلاه ، ص 98

[14] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا(الاسكوا) "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "، مصدر سابق ، ص 12

[15] البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي 2008" المديرية العامة للإحصاء ، 2008، ص19

[16] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2010) ، 2011، ص 13

[17] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي،" نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2015" ص 4

18) كريم عبيس حسان العزاوي، " اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 – 2012) "، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(18)، العدد(3)،2016، ص86

[19] البنك الدولي للإنشاء والتعمير،" موجز الاقتصاد الايراني"،2015، ص 3

[20] وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI تصدير النفط والاستهلاك المحلي وتطوير الحقول تقرير 2014" تقرير الشفافية السادس، مصدر سابق ، ص 35

21)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، 2015

22) OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna 'Austria,2016, OP Cit, p 28

[23] زاهد قاسم بدن،" التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)"، مصدر سابق ، ص 95

[24] باسم جميل انطوان،" المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من عام 2003" تقارير عراقية منشورة مجلة الحوار، العدد(33)،2012، ص 62

[25] نبيل جعفر عبد الرضا، " تكاليف استخراج النفط قبل جولات التراخيص وبعدها" ،الحوار المتمدن ،العدد(5268)، 2016، متاح على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت، www.ohewar.org

[26] وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" جولات العقود والتراخيص البترولية (الواقع والتحديات)" تقرير الشفافية السادس، 2013، ص 55

[27] احمد جاسم محمد، صلاح مهدي عبد الله،" الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة1970-2012" ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد(40) ، العدد(149)، 2014، ص 25

28) فؤاد قاسم الامير،" النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية العامة" دار بارق للنشر، بغداد، ط1، 2015، ص 235

[29] ثامر العكيلي،" الاستراتيجية الوطنية للطاقة للأعوام 2010-2030 تحليل مفصل لمـلخص الاستراتيجية" شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2013، ص 2، متـاح على الرابط :http://iraqieconomists.net

[30] رحيم حسوني زيارة، ثائر محي الدين عزت،" الغاز الطبيعي في العراق بين الحرق وجولات التراخيص "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد(17)،العدد(62)، 2011، ص 203

[31] فؤاد قاسم الامير، " ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة" ،2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar

[32]حيدر عبد الحسن الجبوري، "تحليل موازنة 2013 وبيان مدى اتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق" ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد(3)، المجلد(23) ،2015، ص 1276

[33] احمد صدام عبد الصاحب، "سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ..رؤية مستقبلية" مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 2010، ص8

[34] كريم حـنا وردوني، " دور القطاع الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني"، ،2012، متاح على الرابط:www.tellskuf.com

[35] صلاح ياركة ملك،" تقانات الحديثة في محافظة القادسية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد(1)، العدد(2)، 2005، ص 204

[36] عبد الباسط عوده ابراهيم،" زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق"2011،دراسة متاحة على الرابط:-www.iraqi-datepalms.net

[37] محمد عبد الكريم العقيدي، سعد عبدالله ، سامي غني، " التقديرات العشوائية والعلمية والحاجة المتوقعة من الساحبات والحاصدات الزراعية في العراق للسنوات 2007-2010"، مجلة الزراعة العراقية البحثية، المجلد(14) ، العدد(9)و2009، ص9

[38] جواد كاظم حميد، " قراءة في مشكلات الزراعة العراقية" ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(26)،2015، ص87

[39] ميثم لعيبي، " مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق" مركز حوكمة للسياسات العامة ، 2016، ص 9

[40] سالم عبد الحسن رسن، "التنمية الزراعية المستدامة ..خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة "مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (13)، العدد(2)، 2011، ص72

[41] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ،" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد(34) ، 2012، ص 21

[42] جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن، "خطة اصلاح الشركات العامة" مصدر سابق، ص25

[43] صلاح شاكر، " الارث التراثي العراقي المحفوظ والمسروق " مجلة اوروك ، هيئة السياحة ، العدد (23) ، 2012، ص 706

[44] رحمن حسن علي، جميلة سركي عبود، "الاثار الاقتصادية الناجمة عن ازمة المياه في العراق والحلول الممكنة لها" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(11)، 2013، ص 6

[45] سوسن صبيح حمدان، " الافاق المستقبلية لنشاط السياحة في اهوار العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(25) ، 2008، ص206

[46] علي خضير كريم،" الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي " مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12)، العدد(2)، 2010، ص 163

[47] عبد جاسم عباس على الله ،" الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد(412)، العدد(6) ، 2012، ص 15

[48] نبيل جعفر عبد الرضا ،" دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق "، الحوار المتمدن، العدد (3691) ، 2012 متاح على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org

The Iraqi economy in light of the rent dominance and the requirements of economic diversification for the period (2003-2015)

Prof. Dr: Salem Abdel-Hassan Risan Musab Abdel - Thamer Hussein

College of Administration and Economics

University of Al-Qadisiyah

Abstract

The *past decades of the Iraqi economy have proved that the dominance of the oil sector has not been reflected in positive results and no structural changes have taken place in its structure. The increasing reliance on this resource has made the Iraqi economy constantly subject to price fluctuations in world oil markets, which has reflected directly on Economic performance retraction and the exacerbation of the structural imbalances that create a state of economic instability. In fact, the dominance of this oil resource with this degree represents a defect in economic system administration ,therefore it is important to adopt an effective economic policies and strategies to diversify the sources of income and reform the structure of the economic sectors and change their infrastructure*

Key words **:**

Gross domestic product, Structural imbalances, Economic Diversification